المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

ملخص إحصائي حول

التبادل التجاري
بين مجلس التعاون الخليجي
وجمهورية تركيا لعام 2015م

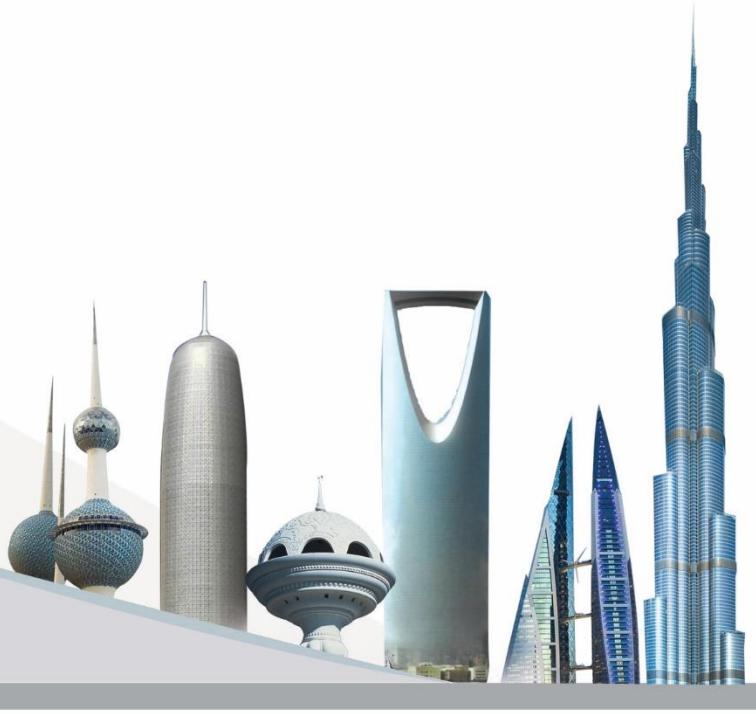

العدد رقم 6

يونيو 2017م

حقائق وأرقام: مؤشرات التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي مع جمهورية تركيا, 2015م

15.1 مليار دولار	إجمالي حجم التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي مع جمهورية تركيا في العام 2015م، مقارنة بـ 16.0 مليار دولار في العام 2014م وبنسبة انخفاض بلغت 5.4%.
1.7 مليار دولار	قيمة العجز في الميزان التجاري السلعي لدول مجلس التعاون الخليجي مع جمهورية تركيا في العام 2015م، مقابل فائض تجاري بلغ نحو 13.9 مليون دولار في العام 2014م.
1.5% الأهمية النسبية	نسبة التبادل التجاري الخليجي مع جمهورية تركيا من إجمالي قيمة التجارة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي خلال العام2015م، مقابل ما نسبته 1.2% في العام 2014م.
6.7 مليار دولار	إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي إلى جمهورية تركيا في العام 2015م مقابل 8.0 مليار دولار في العام 2014م، بنسبة انخفاض قدرها 15.8%.
8.4 مليار دولار	إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي من جمهورية تركيا في العام 2015م مقابل 8.0 مليار دولار خلال عام 2014م، بنسبة ارتفاع قدرها 5.1%، ومثلت هذه الواردات السلعية بالنسبة إلى إجمالي واردات دول مجلس التعاون الخليجي من الأسواق العالمية ما نسبته 1.8% خلال العام 2015م.
2.9%	حصة دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي واردات السلعية جمهورية تركيا في العام 2015م.
69.8%	نسبة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي السلعية وطنية المنشأ غير النفطية من إجمالي صادرات دول المجلس إلى جمهورية تركيا أي ما يقارب 4.7 مليار دولار في العام 2015م، مقارنةً بـ 4.9 مليار دولار للعام 2014م، مسجلةانخفاضاً وصل إلى 4.2%.
502.0 مليون دولار	قيمة السلع المعاد تصديرها من دول مجلس التعاون الخليجي إلى جمهورية تركيا في العام 2015م، مقارنةً بـ 919.1 مليون دولار لعام 2014م، وبهذه القيمة تكون قيمة السلع المعاد تصديرها قد انخفضت بصورة ملحوظة بنسبة مقدارها 45.4% خلال نفس فترة المقارنة.
السعودية	جاءت بالمرتبة الأولى كأهم شريك تجاري من دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لمؤشر حجم التبادل التجاري مع جمهورية تركيا في العام 2015م، بقيمة 6.2 مليار دولار، وبنسبة 40.7% من إجمالي حجم التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي مع جمهورية تركيا.
قطر	لم تسجل عجزاً تجارياً مع جمهورية تركيا في العام 2015م، في حين سجلت باقي دول المجلس عجزاً تجارياً، وتجدر الإشارة إلى أن دولة قطر قد سجلت فائضاً تجارياً مع جمهورية تركيا بلغ 393.1 مليون دولار، في حين شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى عجز من بين دول المجلس بنحو 698.4 مليون دولار لعام 2015م.
40.7%	حصة دولة الإمارات العربية المتحدة من إجمالي واردات دول المجلس السلعية من جمهورية تركيا في العام 2015م، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 40.5%.

القسم الأول: مؤشرات عامة حول مجلس التعاون وجمهورية تركيا

1.مؤشرات الجغرافيا والسكان, 2015م		
المؤشر	مجلس التعاون	جمهورية تركيا(1)
السكان (مليون نسمة)	51.1	78.3
الزيادة السكانية (%)	2.5	1.6
المساحة (مليون كم²)	2.4	0.785
الكثافة السكانية (شخص لكل كيلومتر مربع)	21.0	101.7
2.مؤشرات الاقتصاد الكلي, 2015م		
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (تريليون دولار أمريكي)	1.4	0.859
إجمالي تكوين رأس المال (% من الناتج المحلي الإجمالي)	32.3	28.3
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) (بالأسعار الجارية)	14.6-	6.1
التضخم (%)	1.7	7.8

3. مؤشرات الانفتاح الاقتصادي وأهم الشركاء التجاريين, 2015م				
المؤشر	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)		أهم الشركاء التجاريين (%)	
	مجلس التعاون	جمهورية تركيا(1)	مجلس التعاون	جمهورية تركيا(2)
إجمالي الواردات *	52.2	26.0	1-الصين (12.8%)	1-الصين (12.8%)
إجمالي الصادرات*	57.0	23.3	1-الهند (8.6%)	1-ألمانيا (9.8%)

- قيم الواردات والصادرات لدول المجلس فقط السلعية.

4. الترتيب العالمي في تقرير التمكين التجاري العالمي 2016م(3)

23 عالمياً

42 عالمياً

67 عالمياً

46 عالمياً

43 عالمياً

87 عالمياً

59 عالمياً

من أصل 136 دولة في العالم

المصدر:

1- البنك الدولي.

2- قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة COMTRADE.

3- تقرير التمكين التجاري العالمي لعام 2016م.

القسم الثاني: العلاقات الاقتصادية الخليجية مع جمهورية تركيا *

2004م وافق المجلس الوزاري لمجلس التعاون على إبرام اتفاقية إطارية للتعاون الاقتصادي بين دول المجلس وجمهورية تركيا تمهيداً للدخول في مفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين.

2005م التوقيع على الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي بين دول المجلس وجمهورية تركيا في مملكة البحرين في 30 مايو من العام نفسه. وبدأت بعد ذلك المفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين.

2008م عقد الاجتماع الوزاري الأول للحوار الاستراتيجي بين مجلس لتعاون الخليجي وجمهورية تركيا، وتم فيه عقد مذكرة تفاهم لإقامة حوار استراتيجي يهدف إلى تطوير العلاقات بين الجانبين في كل المجالات.

2010م عقد الإجتماع الأول للجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي بين الجانبين في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

2010م أقر الإجتماع الوزاري المشترك للحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون وجمهورية تركيا، خطة عمل مشتركة للتعاون بين للجانبين 2011و 2012م، شملت في مجالات التجارة والاستثمار، والطاقة، والنقل، والموصلات، والزراعة، والأمن الغذائي، والثقافة، والاعلام، والصحة، والتعليم.

المصدر: * المسيرة والإنجاز، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2016م.

القسم الثالث: ملامح التجارة الخارجية بين مجلس التعاون الخليجي وجمهورية تركيا

1. الميزان وحجم التبادل التجاري

- **على مستوى الأهمية النسبية للتبادل التجاري المشترك:** تشير الإحصاءات الرسمية إلى ارتفاع الأهمية النسبية لحجم التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي مع جمهورية تركيا في العام 2015م مقارنة مع العام 2014م، حيث شكلت التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي مع جمهورية تركيا ما نسبته 1.5% من إجمالي قيمة التجارة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي في العام 2015م، مقابل ما نسبته 1.2% في العام 2014م.
- **على مستوى قيم التبادل التجاري:** بلغت قيمة التبادل التجاري لدول المجلس مع جمهورية تركيا نحو 15.1مليار دولار، مسجلة تراجعاً بنسبة تصل 5.4% في نهاية العام 2015م مقارنة بمستوى التبادل التجاري في العام 2014م. وتجدر الإشارة أن مستوى التراجع خلال عامي 2014م و2015م مقارنة بعام 2013م يرتبط بتراجع مستوى أسعار النفط خلال العامين السابقين إلى حد كبير.
- **على مستوى الميزان التجاري بين الطرفين:** شهدت الفترة 2012-2015م تذبذباً في الميزان التجاري لدول مجلس التعاون مع جمهورية تركيا، وذلك لاستمرار ارتفاع قيمة واردات دول المجلس من جمهورية تركيا على حساب صادرات دول المجلس لجمهورية تركيا خلال الأعوام السابقة، حيث بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري نحو 1.7 مليار دولار في العام 2015م مقارنة بالفائض ب 13.9 مليون دولار في العام 2014م.

2. مؤشرات الانفتاح التجاري

- بلغت قيمة إجمالي صادرات دول المجلس لجمهورية تركيا نحو 6.7 مليار دولار في نهاية عام 2015م مقارنة بقيمة 8.0 مليار دولار نهاية عام 2014م، أي بنسبة تراجع 15.8%، وتعتبر قيمة الصادرات لعام 2015م هي الأقل خلال الفترة 2012 – 2015م كما يتضح من الشكل رقم 3، وشكلت صادرات دول مجلس التعاون الخليجي لجمهورية تركيا ما نسبته 1.2% من إجمالي الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2015م.
- كما بلغت قيمة الواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي من جمهورية تركيا في العام 2015م ما قيمته 8.4 مليار دولار مقابل 8.0 مليار دولار في العام 2014م، مسجلة ارتفاعاً يصل إلى ما نسبته 5.1% مقارنة مع العام 2014م، وشكلت الواردات لدول المجلس من جمهورية تركيا ما نسبته 1.8% من إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2015م.
- ساهم مستوى التراجع الكبير في قيمة الصادرات نهاية العام 2015م مقارنة بالزيادة الطفيفة في قيمة الواردات السلعية في زيادة حدة عجز الميزان التجاري بين الطرفين لصالح جمهورية تركيا.

شكل1: الأهمية النسبية (%) لحجم التبادل التجاري بين دول المجلس مع جمهورية تركيا خلال عامي 2014م و2015م

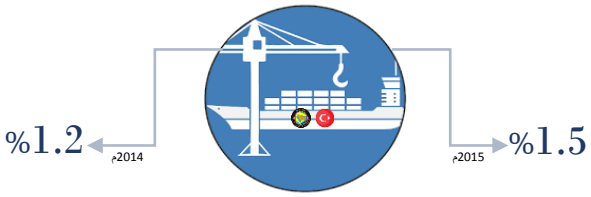

شكل2: تطور الميزان وحجم التبادل التجاري بين دول مجلس وجمهورية تركيا خلال الفترة 2012-2015م

ملاحظة: لا تشمل النفط.

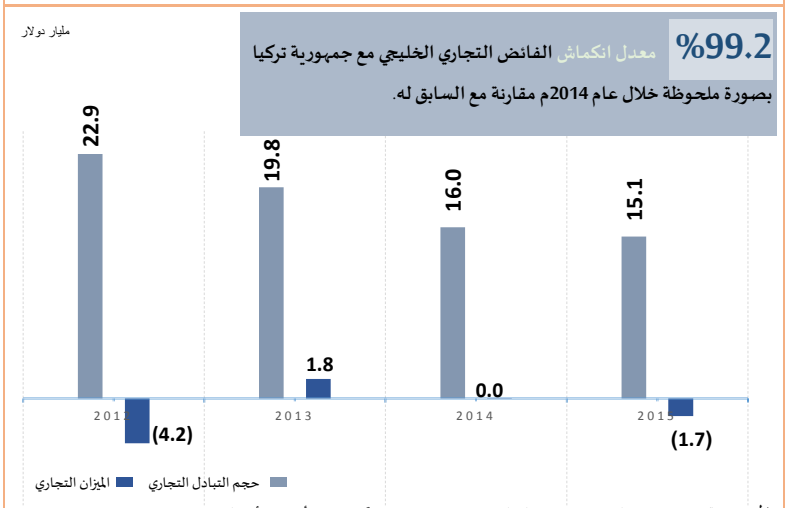

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية- قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة.

شكل 3: إجمالي الصادرات السلعية والواردات السلعية لمجلس التعاون الخليجي وجمهورية تركيا خلال الفترة 2012-2015م

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة.

نتيجة1: ما زال حجم التبادل التجاري بين مجلس التعاون الخليجي وجمهورية تركيا محدوداً ومتواضعاً. حيث بلغت نسبة حجم التجارة الخارجية بين الطرفين **1.5%** من مجمل التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون في العام 2015م.

شكل 4 : إجمالي الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي إلى جمهورية تركيا خلال الفترة 2012-2015م

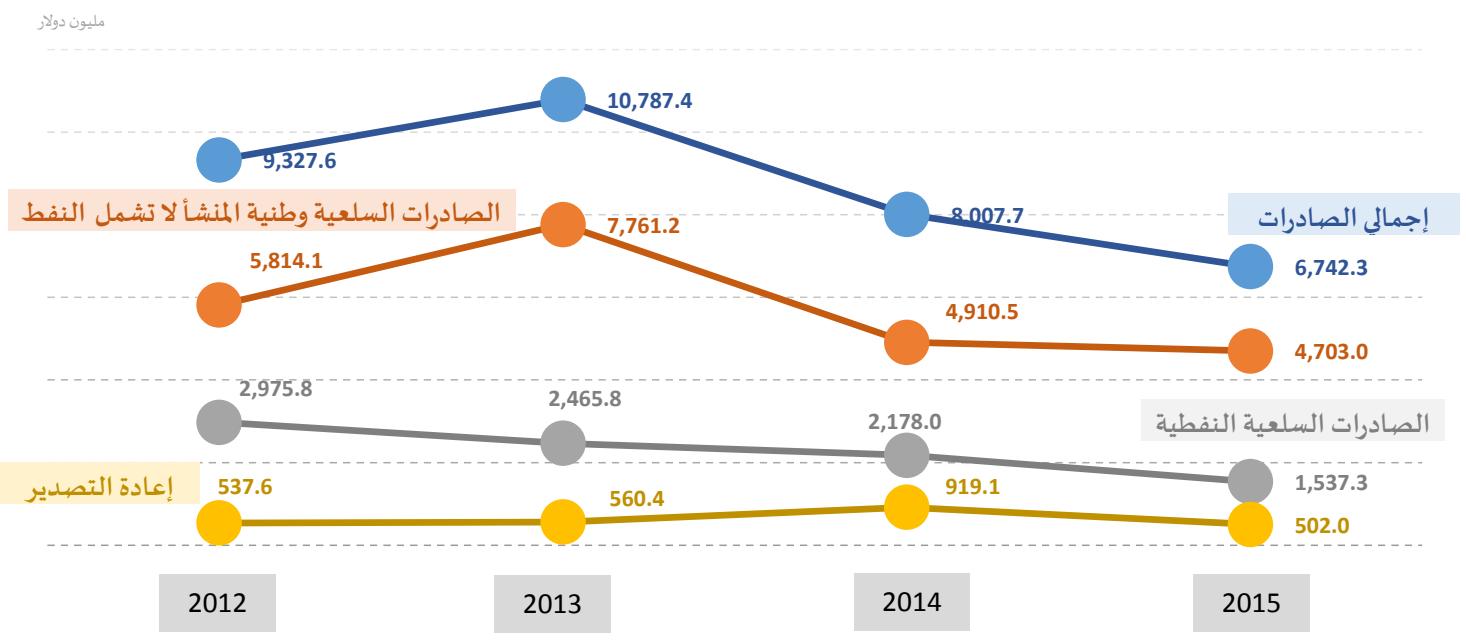

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة.

- بلغت قيمة الصادرت السلعية النفطية الوطنية لجمهورية تركيا من دول مجلس التعاون ما يقارب 1.5 مليار دولار في العام 2015م، بإنخفاض بما نسبته 29.4% مقارنة مع العام 2014م.
- ومن جانب آخر بلغت نسبة الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية من مجلس التعاون إلى جمهورية تركيا ما يقارب4.7 مليار دولار في العام 2015م، مقارنةً بـ 4.9 مليار دولار للعام 2014م، مسجلةً انخفاضاً ملحوظاً وصل إلى 4.2%.
- بلغت قيمة السلع المعاد تصديرها من دول مجلس التعاون إلى جمهورية تركيا نحو 502.0 مليون دولار في عام 2015 ،مقارنةً بـ 919.1 مليون دولار لعام 2014م، وبهذه القيمة تكون قيمة السلع المعاد تصديرها قد انخفضت بنسبة مقدارها 45.4%.

شكل 5: الأهمية النسبية (%) لمكونات الهيكل النوعي لإجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون الخليجي إلى جمهورية تركيا,2015م

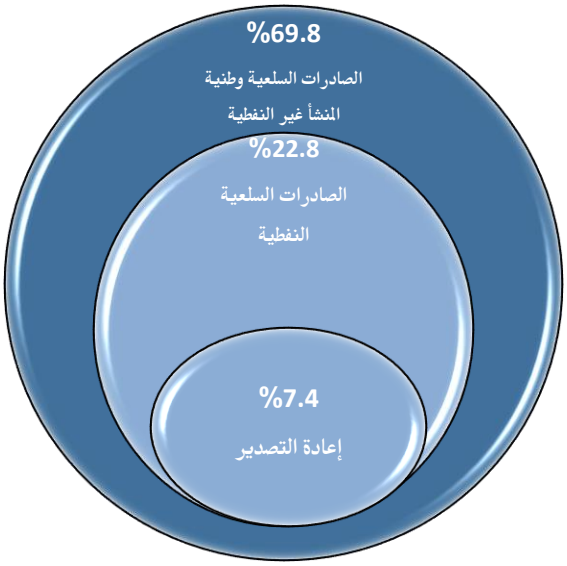

ومن جانب آخر، بلغت قيمة إجمالي الصادرات الوطنية المنشأ غير النفطية حوالي (4.7 مليار دولار)، ويمثل مجموع صادرات دول مجلس التعاون ما نسبته 69.8% من إجمالي حجم الصادرات الخليجية إلى جمهورية تركيا في العام 2015م.

شكل 6: الأهمية النسبية (%) لمكونات الهيكل النوعي لإجمالي الصادرات السلعية والواردات السلعية لمجلس التعاون الخليجي إلى جمهورية تركيا, 2015م

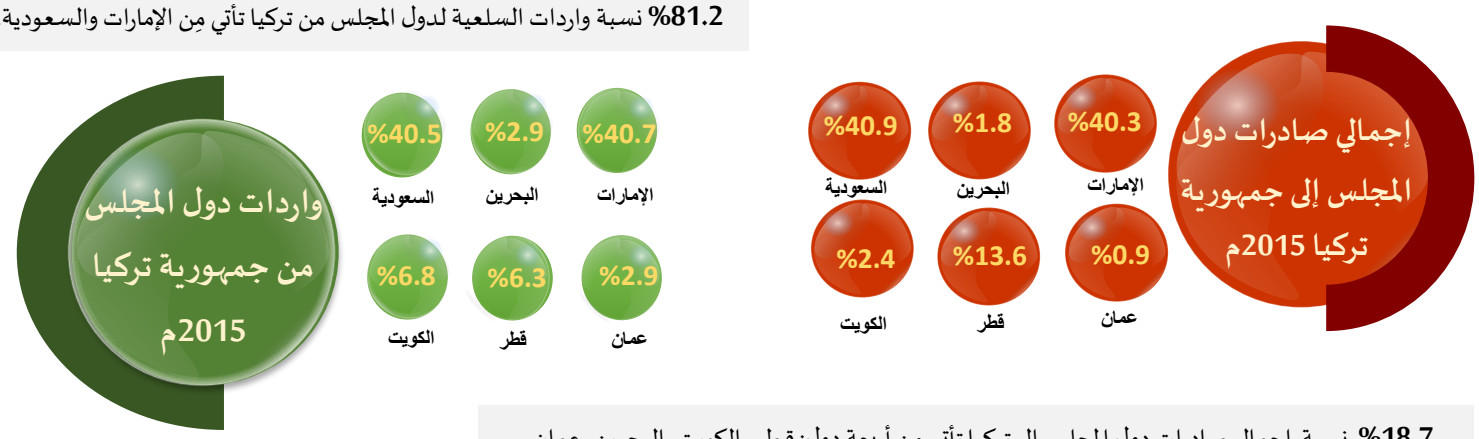

81.2% نسبة واردات السلعية لدول المجلس من تركيا تأتي مِن الإمارات والسعودية.

18.7% نسبة إجمالي صادرات دول المجلس إلى تركيا تأتي من أربعة دول: قطر- الكويت- البحرين- عمان.

4. الهيكل السلعي للصادرات والواردات السلعية

شكل 7: التركيب السلعي لدول مجلس التعاون الخليجي مع جمهورية تركيا, 2015م

أهم السلع المصدرة من جمهورية تركيا, 2015م

%: مساهمة السلعة من إجمالي السلع المصدرة

أهم السلع المستوردة من جمهورية تركيا, 2015م

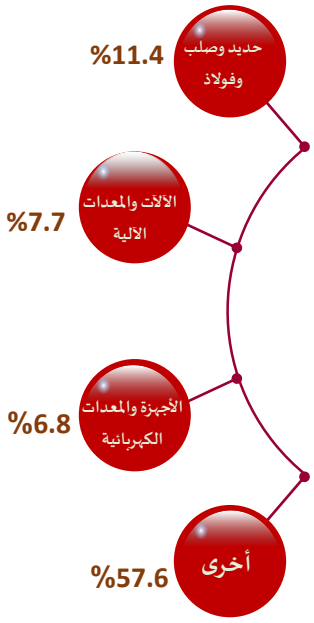

%: مساهمة السلعة من إجمالي السلع المستوردة

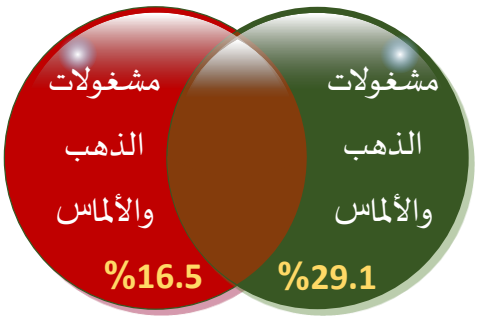

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية- قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة.

- تركز **29.1%** من الإجمالي العام لصادرات مجلس التعاون الخليجي إلى جمهورية تركيا في عام 2015م في مشغولات الذهب والألماس، وبما قيمته 2.0 مليار دولار، بينما شكلت صادرات الوقود والزيوت المعدنية، والمصنوعات البلاستكية قرابة 43.8% من إجمالي العام للصادرات في عام 2015م.
- **(أكثر من ربع)** الواردات السلعية لدول المجلس من جمهورية تركيا في عام 2015م تمثلت في الحديد والصلب والفولاذ ومجموعة الآلآت والمعدات الآلية والأجهزة والمعدات الكهربائية، والتي يوجه جُزء كبير مِنها للاستهلاك المنزلي، وجزء آخر للأنشطة الاقتصادية سواءً الخدمية، أو التجارية، أو الصناعية.

5. دول مجلس التعاون والشريك التجاري مع جمهورية تركيا

شكل 8: التبادل التجاري السلعي والميزان لدول مجلس التعاون الخليجي مع جمهورية تركيا ,2015م

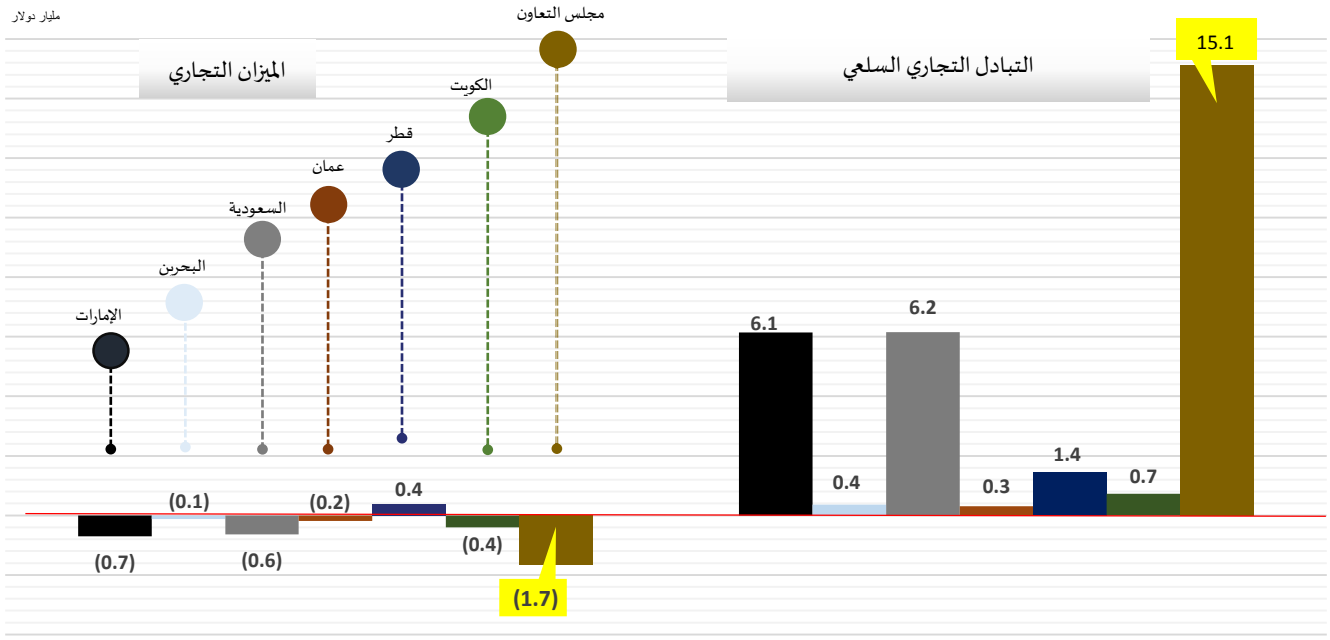

- جاءت **المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة** أكبر شريكين تجاريين من دول مجلس التعاون بالنسبة لمؤشر حجم التبادل التجاري مع جمهورية تركيا في العام 2015م، بقيمة 12.3مليار دولار وبنسبة 81.2% من إجمالي حجم التبادل التجاري لدول المجلس.
- **جميع دول مجلس التعاون الخليجي** سجلت عجزاً تجارياً مع جمهورية تركيا في العام 2015م ما عدا دولة **قطر**، حيث شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية أعلى عجز تجاري من بين دول المجلس بنحو 1.3 مليار دولار.

نسبة العجز التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية مع جمهورية تركيا في العام 2015م من إجمالي العجز التجاري لدول مجلس التعاون.

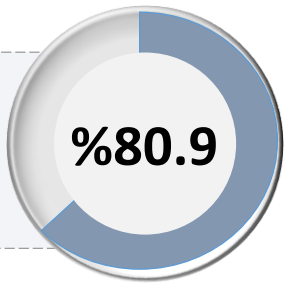

شكل 9: إجمالي الصادرات والواردات السلعية بين دول مجلس التعاون الخليجي مع جمهورية تركيا ,2015م

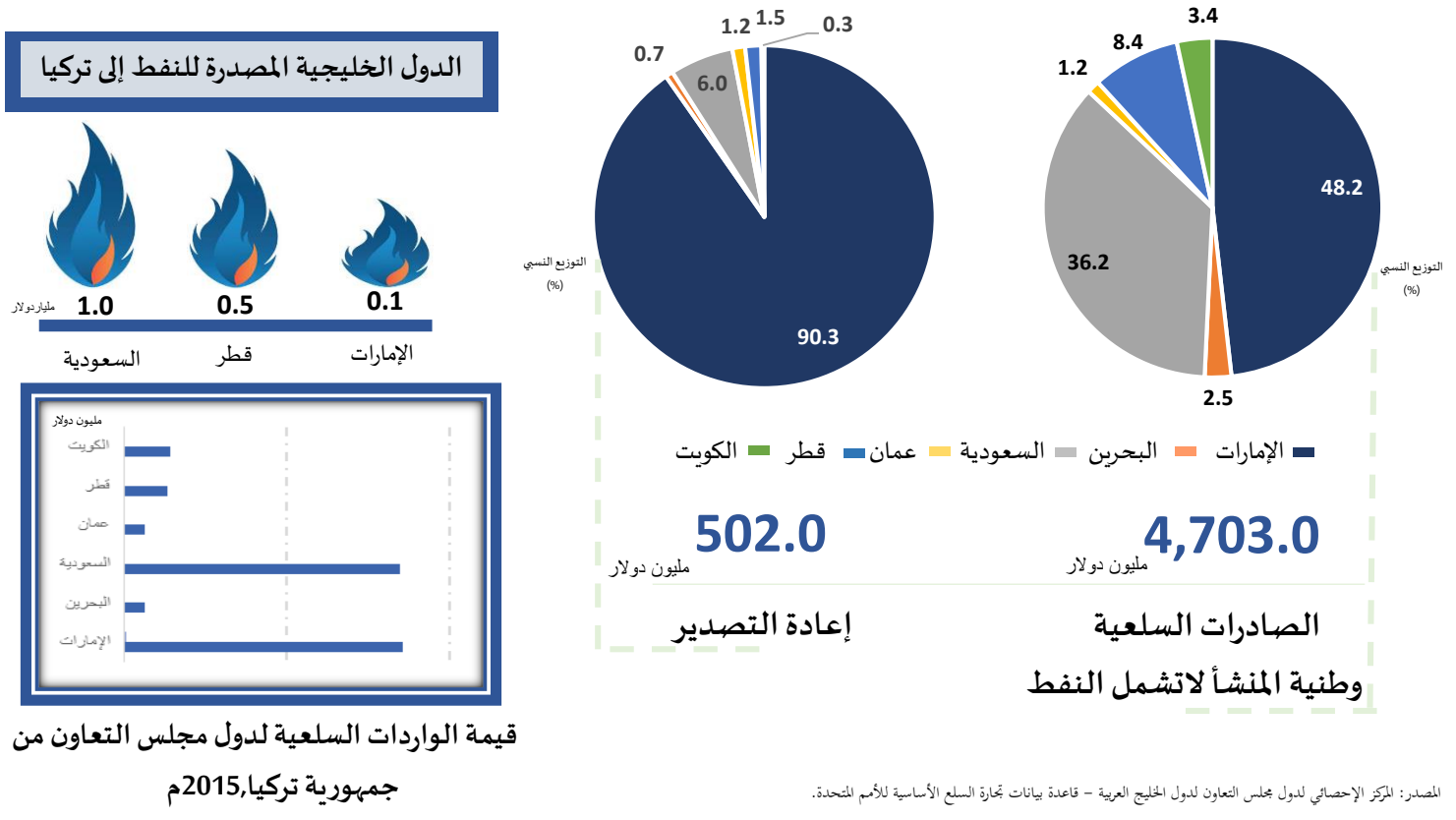

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة.

- تعتبر **دولة الإمارات العربية المتحدة** الشريك التجاري الأكبر والأهم لجمهورية تركيا من بين دول مجلس التعاون، حيث بلغ حجم الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية بين البلدين 2.3 مليار دولار في العام 2015م،حيث سجلت ما نسبته 48.2% من إجمالي الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية لدول مجلس التعاون لجمهورية تركيا في العام 2015م، بينما سجلت 90.3% من إجمالي السلع المعاد تصديرها لدول مجلس التعاون مع جمهورية تركيا خلال عام 2015م.
- **المملكة العربية السعودية** هي الشريك الثاني بحصة تصل لقرابة أكثر من ثلث الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية لدول مجلس التعاون، حيث شكلت ما نسبته 36.2% من قيمة الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية لدول مجلس التعاون إلى جمهورية تركيا في عام 2015م.
- **جميع الصادرات السلعية النفطية** إلى جمهورية تركيا تأتي من ثلاثة دول خليجية فقط المتمثلة في: المملكة العربية السعودية تليها دولة قطر، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام 2015م.
- **66.5%** نسبة الصادرات السلعية النفطية من المملكة العربية السعودية إلى جمهورية تركيا من إجمالي الصادرات السلعية النفطية لدول مجلس التعاون خلال العام 2015م.
- **81.2%** نسبة الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من جمهورية تركيا في العام 2015م تتجه إلى دولة الإمارات العربية المتحدة (40.7%) والمملكة العربية السعودية (40.5%).